

مجلس الإدارة

الدورة 356، جنيف، 23 آذار/ مارس - 2 نيسان/ أبريل 2026

POL

قسم وضع السياسات

جزء التعاون الإنمائي

التاريخ: ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٢٦

الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩

غرض الوثيقة

تُقدّم هذه الوثيقة استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩. وتُحدّد رؤيةً لتحقيق تعاون إنمائي أكثر فعاليةً وابتكاراً ومرونة، بما يُعزّز الولاية الأساسية للمنظمة ويستجيب لاحتياجات الهيئات المكونة في ظل عصر يتسم بعدم اليقين ويشهد تغييراً هاماً. وقد أُجّلت مناقشة هذه الوثيقة التي كان من المقرّر مناقشتها في الأصل في الدورة ٣٥٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٥) لمجلس الإدارة إلى الدورة ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦) من أجل ضمان التوافق مع الوثيقة GB.356/INS/7 (انظر مشروع القرار في الفقرة ٦٣).

الهدف الاستراتيجي المعني: جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية: جميعها.

الانعكاسات السياسية: نعم.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد.

إجراء المتابعة المطلوب: يحدد لاحقاً.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة الشراكات متعددة الأطراف والتعاون الإنمائي.

الوثائق ذات الصلة: الوثيقة GB.356/INS/7؛ الوثيقة GB.355/INS/7؛ الوثيقة GB.353/PFA/1؛ الوثيقة GB.353/PFA/1(Add.1)(Rev.1)؛ الوثيقة ILC.113/FIN؛ الوثيقة GB.352/PFA/9؛ الوثيقة GB.340/POL/6.

◀ الخلفية: بيئة مليئة بالتحديات يواجهها التعاون الإنمائي

١. إنَّ التعاون الإنمائي مكمل أساسي لموارد الميزانية العادية لمنظمة العمل الدولية (المنظمة) في تنفيذ ولايتها الأساسية على مستوى العالم وتحقيق نتائج مستدامة. ويشمل هذا التعاون طرائق تمويلية وغير تمويلية، منها: المساهمات في الحساب التكميلي للميزانية العادية للمنظمة؛ المساهمات الثنائية ومتعددة الأطراف في أنشطة محددة؛ التمويل المحلي؛ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث؛ التمويل الاستثماري الثنائي والمجمع ومتعدد الشركاء للأمم المتحدة؛ التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والكيانات غير الحكومية الأخرى والحكومات المحلية. ويشمل التعاون أيضاً الشراكات في مجال المعرفة وإعارة الموظفين. وتساهم هذه الطرائق في تعزيز قدرة المنظمة على تنفيذ أولويات العمل اللائق المتفق عليها بين هيئاتها المكونة الثلاثية في سياق البرامج القطرية للعمل اللائق والأطر الإقليمية والبرامج العالمية.
٢. وستدعم استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمنظمة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ وتحقيق نتائج البرامج والميزانيات لفترة السنتين على مدى الأربع سنوات القادمة. بالإضافة إلى ذلك، تستجيب الاستراتيجية للتحديات المالية والميزانية المتغيرة التي تواجه المنظمة وتساهم في جهود الإصلاح الجوهرية الجارية في المكتب^١. وستكون هذه آخر استراتيجية للتعاون الإنمائي للمنظمة تُسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قبل عام ٢٠٣٠.
٣. وقد أعدت هذه الاستراتيجية في سياق سياسي واسع ومعقد ومتسم بانخفاض ملحوظ في التمويل الدولي لأغراض التنمية. وأدى هذا الانخفاض العالمي إلى تقليص الموارد المتاحة من الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية المخصصة للتعاون الإنمائي للمنظمة، وزاد من حالة عدم اليقين بشأن السنوات القادمة. وتشير تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أنَّ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لها انخفضت بنسبة ٩ في المائة على الأقل في عام ٢٠٢٥^٢.
٤. وعلى مدى فترتي السنتين الماضيتين، انخفضت موارد التعاون الإنمائي المرصودة من خارج الميزانية والمتاحة للمكتب من أعلى مستوى لها على الإطلاق بلغ ٩٣٤ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، إلى ما يقدر بنحو ٧٦٧ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وخلال الفترة نفسها، ظل مستوى أموال الحساب التكميلي للميزانية العادية مستقرًا نسبيًا، إذ بلغ حوالي ٣٥ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وظلت مشاركة المنظمة في التمويل المشترك وتمويل الأمم المتحدة المجمع ثابتة على مدى فترات السنتين الثلاث الماضية.
٥. وعلى الرغم من انخفاض التمويل الذي تلقاه المكتب من بعض الشركاء قديمي العهد فقد تعززت أشكال أخرى من الشراكات، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث والصناديق الاستثمارية المحلية والشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية. وتكتسب هذه الشراكات أهمية استراتيجية متزايدة من أجل نقل المعرفة وتشجيع الحلول المبتكرة وتعزيز تغيير السياسات وزيادة القدرات المؤسسية للهيئات المكونة للمنظمة وتعزيز أثر التعاون الإنمائي إلى أقصى حد على نتائج العمالة.
٦. وشهدت طريقة القيام بالتعاون الإنمائي تغييراً ملحوظاً. فقد شددت الحكومات الرقابة والإشراف على استخدام المساعدات الخارجية^٣. وأصبحت بيئة حشد الموارد متسمة بتنافس شديد على الصعيدين العالمي والوطني^٤. وزاد تولي البلدان الشريكة زمام الأمور في تحديد الأولويات وفي تصميم المساعدة (التقنية) وتنفيذها ورصدها واستدامتها. وتطورت أيضاً أشكال التعاون الإنمائي باعتماد نهج أكثر شمولاً والتركيز بشكل أكبر على التعاون بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك من خلال صناديق الأمم المتحدة العالمية والبرامج المشتركة والتعاون غير المالي ونقل المعرفة والتعلم من الأقران والشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون بين بلدان الجنوب.

^١ انظر الوثيقة GB.356/INS/7.

^٢ تقديرات تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ بالدولار الأمريكي (أسعار ثابتة لعام ٢٠٢٣). انظر "Official development assistance (ODA)", OECD.

^٣ وحدة التفتيش المشتركة، استعراض التقييمات التي تقودها الجهات المانحة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والطلبات الأخرى المتعلقة بالرقابة المقدمة من الجهات المانحة في سياق اتفاقات التمويل ومبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات الذي تتبعه الأمم المتحدة، الوثيقة JIU/REP/2025/3، ٢٠٢٥.

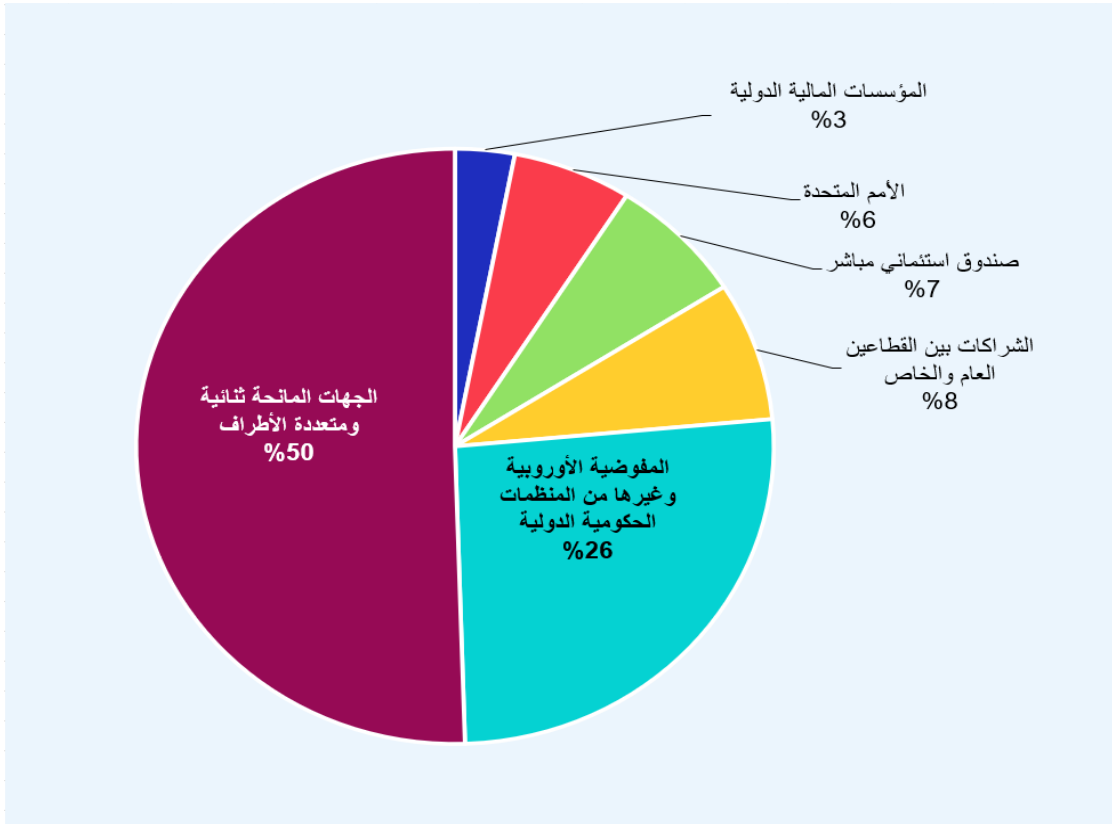
^٤ الأمم المتحدة، اتفاق التمويل المتعلق بدعم الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، أيار/مايو ٢٠٢٤.

٧. وتزايد التركيز على تمويل التنمية. وركزت الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (التزام إشبيلية) المعتمدة في عام ٢٠٢٥، تركيزاً قوياً على مسألة تعبئة الموارد المحلية في ظل انخفاض المساعدات الخارجية.° ومع ذلك، لا تزال المساحة المالية محدودة في العديد من البلدان النامية. ومن شأن الإصلاح الجاري للهيكل المالي الدولي أن يمكّن بنوك التنمية متعددة الأطراف من توسيع نطاق تمويلها بشكل ملحوظ. ويشير التزام إشبيلية إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثثل كنموذج للتعاون الإنمائي يُكْمَل التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب ويتضمن التزاماً بتعزيز أثر هذا التعاون واطلالته.

٨. وفي آذار/ مارس ٢٠٢٥، أطلق الأمين العام للأمم المتحدة مبادرة الأمم المتحدة ٨٠ لتحسين الكفاءة الداخلية ومراجعة كيفية تنفيذ الولايات واستكشاف إعادة التنظيم الهيكلي في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وقدم تقريره بعنوان/إحداث تحولات جذرية: متحدون من أجل تحقيق المنجزات^٦ مقترحات ودروساً عملية، من بينها: ضرورة مراجعة الولايات القديمة والمتداخلة لضمان تخصيص موارد كافية للأولويات؛ أهمية الشفافية والتشاور مع الدول الأعضاء؛ الحاجة إلى النظر في امكانيات الدمج الهيكلي ونقل المواقع لمواجهة القيود المفروضة على الميزانية. ودعا التقرير إلى بذل جهود متجددة لتبسيط وتعزيز الحوافز بالنسبة إلى آليات التمويل الأساسية والمجموعة لجعلها الخيار الأمثل لشركاء التمويل في الأمم المتحدة. وتتيح مبادرة الأمم المتحدة ٨٠ فرصة لمنظمة العمل الدولية من أجل إعادة تأكيد دورها المحوري داخل منظومة الأمم المتحدة بصفتها الجهة الراعية لبرنامج العمل اللائق ومساهماً رئيسياً في تحقيق العدالة الاجتماعية والنمو الشامل.

٩. وفي ضوء هذه الاتجاهات، من المرجح أن تتغير التركيبة العامة للتعاون الإنمائي للمنظمة خلال السنوات الأربع القادمة. ويوضح الشكل أدناه الموافقات حسب مصدر التمويل للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى تمكين المنظمة من التكيف بنجاح مع هذه المستجدات واغتنام الفرص المتاحة مستقبلاً.

◀ الشكل: الموافقات حسب مصدر التمويل، ٢٠٢٤-٢٠٢٥



المصدر: منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٥.

° الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٣٢٣/٧٩، التزام إشبيلية، الوثيقة A/RES/79/323 (٢٠٢٥).

^٦ الجمعية العامة للأمم المتحدة، إحداث تحولات جذرية: متحدون من أجل تحقيق المنجزات: تقرير الأمين العام، الوثيقة A/80/392، ٢٠٢٥.

◀ الرؤية وعرض القيمة والنطاق

١٠. تكتسي الولاية الأساسية لمنظمة العمل الدولية المنصوص عليها في الركائز الأربع لبرنامج العمل اللائق أهمية خاصة في السياق الحالي الذي يتسم بتزايد أوجه انعدام المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي وانعدام اليقين والذي تسعى فيه العديد من البلدان إلى معالجة الاستياء الاجتماعي من خلال زيادة فرص العمل وتحسين سبل العيش وتعزيز تكافؤ الفرص وتحسين الحماية الاجتماعية وحماية العمال.
١١. وتدعو الاستراتيجية إلى تعاون إنمائي أكثر فعالية وابتكاراً ومرونة لتعزيز الولاية الأساسية لمنظمة العمل الدولية والاستجابة للاحتياجات والأولويات المتغيرة للهيئات المكونة في عالم العمل في ظل تغيرات عميقة وتراجع كبير في الموارد. وتسعى إلى تعزيز مكانة المنظمة في سياق متعدد الأطراف متغير كشريك موثوق به لتحقيق نتائج عمل لائق استراتيجية وقابلة للقياس ورسم معالم مستقبل عمل يتمحور حول الإنسان.
١٢. وينبع عرض قيمة المنظمة وميزتها النسبية من ولايتها المعيارية والمتصلة بوضع المعايير وهيكلا الثلاثي وخبرتها التقنية في تعزيز نظم العمل والقدرات المؤسسية لتحسين نتائج العمالة على الأمد الطويل وتحقيق تغيير ذي مغزى في مجال السياسات. وفيما تسعى المنظمة إلى الاستخدام الأمثل للموارد، فإن تعاونها الإنمائي سيظل دائماً يعني استثمار الأموال في قيم تستند إلى معايير العمل الدولية والهيكل الثلاثي والسعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.
١٣. وتحقيقاً لهذه الرؤية، ستسعى الاستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة أهداف عامة. أولاً، ستعمق الشراكات مع شركاء التمويل والشركاء من خارج مجال التمويل على حدّ السواء وتخضع للتنويع ويُستفاد منها من أجل النهوض بقيم المنظمة، بما يتماشى مع ولايتها الأساسية وإثبات أهميتها الاستراتيجية. ثانياً، من شأن التحول إلى نهج برنامجي أكثر قائم على أولويات الهيئات المكونة ومتوافق مع إصلاحات المنظمة، أن يضمن كتلة حرجة للعمل وتحقيق وفورات الحجم. ثالثاً، سيتحقق تعاون إنمائي أكثر فعالية وكفاءة وأثراً من خلال تحسين التصميم وضمان الجودة والتنفيذ والرصد وتحديد أولويات احتياجات الهيئات المكونة بدقة أكبر وتقاسم المسؤولية عن تحقيق النتائج. ويتطلب المسار نحو تحقيق هذه الأهداف جهوداً من إدارات المقر والأقاليم والهيئات المكونة الثلاثية بوصفها مالكة زمام العملية.
١٤. وتُكمل استراتيجيات أخرى هذه الاستراتيجية وتُشكل عناصر مهمة في سياق الإصلاحات الحالية. وستتضمن استراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، المقرر أن يناقشها مجلس الإدارة في دورته ٣٥٦ (آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٢٦)، جوانب الموارد البشرية ذات الصلة بالموظفين العاملين في مشاريع التعاون الإنمائي. وستتضمن استراتيجية عالمية جديدة للاتصالات للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ تعزيز التواصل والتوعية لإطلاع الشركاء الحاليين والمستقبليين على الميزة النسبية للمنظمة في تحقيق نتائج العمل اللائق على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. بالإضافة إلى ذلك، من شأن استراتيجية التقييم لمنظمة العمل الدولية أن تقوّي المساءلة وتُشجع التعلم والرؤى القائمة على الأدلة لإرشاد القرارات الاستراتيجية وتحسين الأثر وضمان الفعالية.
١٥. وتستجيب هذه الاستراتيجية أيضاً للتقييم المستقل رفيع المستوى لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥، الذي ناقشه مجلس الإدارة في دورته ٣٥٢ (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤).^٧ وطلب مجلس الإدارة من المدير العام مراعاة توصياته وضمان تنفيذها على النحو المناسب. واستناداً إلى النتائج والدروس المستخلصة، دعا التقييم المكتب إلى: اعتماد نهج يشمل كامل منظمة العمل الدولية ويترافق مع المساءلة المتبادلة عن النتائج بين الإدارات والمقر والأقاليم؛ تعزيز الملكية الوطنية ومشاركة الهيئات المكونة الثلاثية في تطوير التعاون الإنمائي؛ توسيع نطاق النهج البرنامجي. وأوصى التقييم أيضاً بتعزيز فعالية وكفاءة مشاريع التعاون الإنمائي عن طريق تحسين التواصل بشأن النتائج والمزايا النسبية للمنظمة. وأدى العديد من توصيات التقييم إلى تعزيز توصيات تقرير التقييم الصادر عن شبكة تقييم أداء المنظمات متعددة الأطراف لعام ٢٠٢١ تقرير موبان،^٨ لا سيما فيما يتعلق بتقوية نهج "منظمة عمل دولية واحدة" وتعزيز المساءلة ورصد التدخلات وتبسيط ممارسات العمل. وروعت توصيات تقرير مراجع الحسابات الخارجي المقدم إلى مجلس الإدارة عند إعداد هذه الاستراتيجية.^٩

^٧ الوثيقة GB.352/PFA/9.

^٨ انظر: MOPAN, MOPAN Assessment Report: International Labour Organization (ILO) – 2020 Assessment Cycle, 2021.

^٩ انظر:

١٦. وتستند هذه الاستراتيجية إلى استراتيجيات التعاون الإنمائي السابقة للمنظمة وترتقي بأبعادها المختلفة إلى مستوى أعلى، وتعتمد في الوقت ذاته أساليب مبتكرة لدعم الهيئات المكونة من خلال التعاون الاستراتيجي مع المعنيين من شركاء التمويل والشركاء من خارج مجال التمويل. وتعزز هذه الاستراتيجية تركيز المنظمة على الأولويات البرنامجية ودور الهيئات المكونة الثلاثية والاتصالات وإدارة المعرفة والمشاركة في آليات التمويل المشتركة والمجموعة للأمم المتحدة. وتشمل العناصر الجديدة ما يلي:

- مقاييس النجاح والمساءلة؛
- ابتكارات، مثل الأدوات الرقمية في جميع مراحل دورة المشروع؛
- التركيز على الشراكات في مجال المعرفة؛
- تبسيط إجراءات التقييم والموافقة؛
- أطر الرصد والمساءلة؛
- توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الخيرية؛
- إصلاحات لتحسين الكفاءة ومشاركة الهيئات المكونة في جميع جوانب دورة المشروع.

١٧. وأعدت هذه الاستراتيجية استناداً إلى عملية شفافة وتعاونية على مستوى المكتب بأكمله، شملت مقابلات داخلية وخارجية واستعراض الأقران ومشاورات ومصادر معلومات من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الهيئات المكونة الثلاثية وشركاء التمويل الرئيسيون وإدارات المقر والمكاتب الإقليمية والقطرية والعاملون في مجال التعاون الإنمائي.

◀ الهدف ١: تنويع الشركاء والاستفادة من أشكال جديدة من الشراكات بالترافق مع تعميق الشراكات القائمة منذ فترة طويلة

١٨. تُقرّ الخطة الاستراتيجية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ بأنّ تأثير المنظمة يعتمد بشكل متزايد على قدرتها على توسيع شراكاتها الاستراتيجية وتعميقها. وريادة المنظمة في شراكات عالمية متنوعة، مثل التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية (التحالف العالمي) والمسرّع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل انتقال عادل (المسرّع العالمي) والتحالف ٧-٨ لمكافحة عمل الأطفال والعمل الجبري، إنما هي محرك هام لتماسك السياسات، في حين تُسهم قدرة المنظمة على الجمع بين الأطراف المعنية على المستويين الإقليمي والأقاليمي في توحيد جهود أصحاب المصلحة حول خطط مشتركة وتعزيز إطلالتها وتأثيرها.

١٩. وسيحتاج المكتب إلى التكيف مع ندرة موارد التنمية في السنوات القادمة عن طريق تعزيز التعاون المتسم بالجودة مع الشركاء الحاليين والانخراط مع شركاء جدد وناشئين. وتوضح النتائج المبينة أدناه كيف سيعمل المكتب على تعميق الطرائق القائمة بشكل استراتيجي والابتكار في أشكال جديدة من التعاون. وكما هو متوقع في عملية الإصلاح في المنظمة، ستضطلع المكاتب الإقليمية والفرق القطرية للعمل اللائق بدور معزز في التعاون مع الشركاء وتعبئة الموارد وضمان تنفيذ المشاريع وتحديد نقاط الدخول الأكثر جدوى لأطر شراكات المنظمة على المستوى القطري.

النتيجة ١-١ تعميق الشراكات طويلة العهد واغتنام فرص جديدة

٢٠. على الرغم من الاتجاه التنافسي، ستظل المساعدة الإنمائية الرسمية المصدر الأهم للتمويل الطوعي لبرامج المنظمة ومشاريعها. وبظل الشركاء الذين يقدمون هذه المساعدة ركيزة أساسية للمنظمة ويلتزم المكتب بالاستثمار في هذه الشراكات المتسمة بالجودة التي تتوافق تمامًا مع المبادئ الأربعة للتعاون الإنمائي الفعال، وهي: الملكية القطرية والتركيز على النتائج والشراكات الشاملة والشفافية والمساءلة المتبادلة.^{١٠} أما الحوارات السياسية وعمليات التقييم السنوية للشراكات التي يجري فيها تقدير النجاحات والتعبير عن المخاوف واستكشاف الفرص الاستراتيجية المستقبلية، فتبقى أساسية. وسيغتنم المكتب فرصاً جديدة ومبتكرة مع شركاء التمويل قديمي العهد لمواجهة التحديات المتغيرة في عالم

^{١٠} قُدمت هذه المبادئ في اتفاق شراكة بوسان من أجل تعاون إنمائي فعال (٢٠١١).

العمل، بما في ذلك مع مؤسسات تمويل التنمية التابعة لشركاء المساعدة الإنمائية الرسمية والبوابة العالمية للمفوضية الأوروبية.

النتيجة ١-٢ شراكات موسعة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث

٢١. ترسخت ريادة منظمة العمل الدولية في النظام متعدد الأطراف في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث منذ عام ٢٠١٢. وتشمل هذه الريادة حشد التمويل والخبرات والتجارب من الشركاء الناشئين وتعزيز التعلم من الأقران وتنمية القدرات وتقاسم المعارف ونشر أفضل الممارسات ونقل حلول التنمية المبتكرة من بلدان الجنوب.

٢٢. ويستفيد التعاون المثلث من المزايا النسبية لمختلف الشركاء من أجل تعزيز نطاق تدخلات التعاون بين بلدان الجنوب وفعاليتها. ويتيح هذا التعاون للشركاء الناشئين توحيد الجهود مع الشركاء التقليديين من خلال "التعاون بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال". وعلى المستوى متعدد الأطراف، أصبح توسع مجموعة بلدان بريكس وذراعاها التمويلي عاملاً تمكينياً رئيسياً للتعددية الشاملة، مما أتاح فرصاً جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث، فضلاً عن المشاركة في عمليات مجموعة ٧٧ ومبادرة الشراكة العالمية بشأن التعاون المثلث الفعال التي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٣. وتسعى الاستراتيجية إلى توسيع نطاق هذه الطرائق الناشئة للتعاون باعتبارها محركات استراتيجية لتحقيق النتائج، وذلك من خلال دعم الهيئات المكونة للمنظمة مالياً وعينياً والتعاون الإقليمي والأقاليمي والتعاون بين المدن وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب (خطة عمل بوينس آيرس + ٤٠).^{١١} وسينفذ التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث من خلال الآليات واضحة ومنصات إقليمية ومؤشرات أداء رئيسية موجهة نحو النتائج، تركز على التغيير المؤسسي والسياسي والملكية القطرية والاستدامة طويلة الأجل والتمويل الكافي.

٢٤. وستتبنى المنظمة بشكل استراتيجي على إشراك الشركاء الناشئين بوصفهم شركاء في ابتكار حلول إنمائية من أجل النهوض بولايتها المعيارية وتحقيق نتائج مستدامة. وانطلاقاً من الطلبات المعرب عنها من خلال البرامج القطرية للعمل اللائق، ستستفيد المنظمة من المزايا النسبية للبلدان متوسطة الدخل والمؤسسات الإقليمية وبنوك التنمية ومراكز التميز المعنية لتيسير التعلم من الأقران ونقل السياسات والارتقاء بمؤسسات سوق العمل ونظم الحماية الاجتماعية وممارسات الحوار الاجتماعي التي أثبتت فعاليتها.

النتيجة ١-٣ تعزيز مشاركة منظمة العمل الدولية في التمويل المشترك والمجمّع للأمم المتحدة

٢٥. يدعو التقرير بعنوان تحولات جذرية: متحدون من أجل تحقيق المنجزات إلى بذل جهود متجددة لإعطاء الأولوية للتمويل الأساسي والمجمّع في صفوف كيانات المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة، وفقاً لما هو منصوص عليه في اتفاق الأمم المتحدة للتمويل، بصيغته المعدلة في عام ٢٠٢٤. ويجري حالياً استعراض التمويل المجمّع وترشيده محفظة الصناديق المجمّعة في سياق حزمة العمل ١٨ من خطة عمل مبادرة الأمم المتحدة ٨٠. وستسعى الأمم المتحدة إلى جعل آليات التمويل هذه الخيار الأمثل والأكثر فعالية من حيث التكلفة للشركاء من خلال حوافز أقوى وهيكلية مبسطة مرتبطة مباشرة بالأولويات الجماعية.

٢٦. وتبين مشاركة المنظمة في البرامج المشتركة وانضمامها إلى صناديق استثمارية متعددة الشركاء تابعة للأمم المتحدة - مثل صندوق بناء السلام والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة والصندوق الاستثماري متعدد الشركاء للهجرة والصندوق العالمي للإعاقة - أنّ هذه الآليات قادرة على جذب موارد أساسية لدعم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ويشجع اتفاق التمويل المنقح للأمم المتحدة الدول الأعضاء فيها على توجيه المزيد من التمويل غير المرصود عبر صناديق مشتركة بين الوكالات مقابل تحسين الكفاءة والشفافية والمساءلة في كيانات الأمم المتحدة. وقد كثفت منظمة العمل الدولية جهودها في التوعية والتواصل مع شركاء التمويل، بمن فيهم الشركاء الناشئون، فيما يتعلق بفرص التمويل المشترك والمجمّع. فعلى سبيل المثال، اضطلعت المنظمة بدور ريادي في وضع معلمات اختيار المشاريع من خلال جولات التمويل التي يقوم بها الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة الذي يدعم تنفيذ المسرّع العالمي، مما يضمن بالتالي التوافق التام للمشاريع مع ولاية المنظمة.

^{١١} الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٧٣/٢٩١، وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوثيقة A/RES/73/291 (٢٠١٩).

٢٧. وسينى المكتب على التجارب الإيجابية والممارسات الجيدة لزيادة البرمجة المشتركة في سياق تنسيق قطري متطور للأمم المتحدة. ويُتيح تركيز عملية الإصلاح الجارية على لامركزية القدرات الفنية فرصاً لزيادة المشاركة في التمويل المشترك وإدارة المشاريع على المستوى القطري. وسيعمل المكتب أيضاً على تحسين رصد المشاريع المشتركة وتنفيذها من خلال تعزيز إدارة البيانات، وتوفير رؤية أوضح للشركاء الممولين عبر لوحة معلومات التعاون الإنمائي التابعة للمنظمة وأطر الميزانية المشتركة للأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

النتيجة ١-٤: شراكات أكثر استهدافاً واستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية

٢٨. تُسهم الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية في إقامة شبكات قوية تربط هذه المؤسسات بالهيئات المكونة الثلاثية وترتبط في الوقت نفسه المنظمة بصنّاع القرار الاقتصادي الرئيسيين. وقد أولت العديد من المؤسسات المالية الدولية أولوية للحماية الاجتماعية فضلاً عن العمالة وخلق فرص العمل في استراتيجياتها، كما يتضح من استراتيجية مجموعة البنك الدولي الأخيرة بعنوان *الوظائف: السبيل إلى الرخاء*. ويمكن لهذا التوافق الاستراتيجي القائم على تكامل الولايات والمزايا النسبية أن يهيئ نقاط انطلاق مهمة للتعاون، مما يُفضي إلى انتظام أكبر في استحداث فرص عمل لائقة من خلال مشاريع الاستثمار التي تُنفّذها المؤسسات المالية الدولية. وقد كان للعمل مع هذه المؤسسات على أطر الحماية الخاصة بها أثر مضاعف ما زال يُسهم في تعزيز إبراز مبادئ العمل اللائق وتطبيقها في عمليات الإقراض.

٢٩. ووفر المسرّع العالمي بدوره منصات لزيادة التعاون. وتعزز مشاركة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في تنفيذ المسرّع العالمي وبوصلة البنك الدولي للحماية الاجتماعية والوظائف، نقاط الدخول هذه من خلال توفير منصة تمويل وتنسيق منهجية تتيح التعاون المشترك بين البنك الدولي والمنظمة وتعمل كامتداد للمشاركة بين المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة على المستوى القطري.

٣٠. وتُشكّل المؤسسات المالية الدولية مصدراً متزايد الأهمية لتمويل التعاون الإنمائي. وقد شهدت مساهمات هذه المؤسسات ارتفاعاً مطرداً لتصل إلى ٢٦ مليون دولار أمريكي في فترة السنتين ٢٠٢٤-٢٠٢٥ (٣ في المائة من إجمالي الموافقات) مقارنةً بحوالي ١٥ مليون دولار أمريكي و ١٠ ملايين دولار أمريكي في فترتي السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ و ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وعلى التوالي. وشمل ذلك تمويلاً من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الأفريقي للتنمية ومجموعة البنك الدولي. ومع ذلك، تبقى هذه المبالغ متواضعة مقارنةً بمساهمات المؤسسات المالية الدولية في الوكالات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

٣١. وستسعى منظمة العمل الدولية إلى زيادة التمويل من المؤسسات المالية الدولية عن طريق تجديد اتفاقات التعاون القائمة وتفعيلها، وعند الاقتضاء، إبرام ترتيبات إطارية جديدة تُسهّل تعبئة الموارد، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية للمنظمة ونتائج البرنامج والميزانية. ١٢ ويمكن للمكتب أيضاً أن يسعى إلى إقامة تعاون محدد الأهداف مع مؤسسات مالية دولية مُختارة حيثما توجد فرص واضحة للتعاون والتمويل.

النتيجة ١-٥: شراكات متنوعة مع القطاع الخاص وجهات فاعلة أخرى من غير الدول ١٣

٣٢. شهدت الموافقات على تمويل القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول زيادة مطردة من ٣٨ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٤٣ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ثم إلى حوالي ٥٨ مليون دولار أمريكي في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وارتفعت حصة هذه المساهمات من إجمالي التمويل الطوعي من حوالي ٥ في المائة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ إلى ٨ في المائة في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥.

٣٣. واستناداً إلى التجارب الناجحة داخل منظمة العمل الدولية، ستوسع المنظمة شراكاتها مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول للاستفادة من الخبرات والكفاءات والابتكارات والموارد التكميلية في سبيل النهوض ببرامج العمل اللائق. وتساهم هذه الشراكات في تعزيز ولاية المنظمة وأولوياتها الاستراتيجية وتشجع على التعلم المتبادل وتساهم في ابتكار حلول قابلة للتطبيق على نطاق واسع، بما يعزز نتائج شاملة ومستدامة في سوق العمل. وستخضع هذه الشراكات لممارسة العناية الواجبة التي تتبعها المنظمة وللرصد والمساءلة من أجل ضمان تحقيق النتائج والامتثال.

١٢ على سبيل المثال: تجديد/تحديث اتفاقات التعاون مع البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار؛ إبرام المزيد من الاتفاقات الإطارية التشغيلية مع بنك التنمية للبلدان الأمريكية وبنك التنمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وسيسعى إلى التعاون مع بنك التنمية الجديد الذي أنشأته مجموعة بلدان البريكس، عند الاقتضاء.

١٣ فيما يتعلق بهذه الاستراتيجية، تشمل الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول الشركات والمؤسسات والهيئات الأكاديمية والبحثية وغيرها من الكيانات من غير الدول التي تُبرم اتفاقات تمويل مع المنظمة.

وستنكب المنظمة وشركاؤها من خلال التعاون الشفاف والمسؤول، على ترسيخ مبادئ العمل اللائق في السياسات وممارسات الأعمال وسلاسل الإمداد والتوريد مع الحفاظ في الوقت ذاته على الحوار الاجتماعي والعمليات الثلاثية.

٣٤. وسيوضع ويتبع نهج تشاركي محدد الأهداف مع المؤسسات والقطاع الخيري الأوسع نطاقاً. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم برامج بناء القدرات لموظفي المنظمة من أجل تعزيز التفاعل مع شركاء محتملين من القطاع الخاص وغيرهم من الشركاء.

النتيجة ٦-١ زيادة الموارد المحلية لأغراض التعاون الإنمائي

٣٥. يتجلى الاتجاه نحو تعزيز الملكية القطرية للتعاون الإنمائي في الجهود المتزايدة التي تبذلها البلدان ولا سيما البلدان متوسطة الدخل، لتمويل تنميتها (بشكل مشترك) من خلال الصناديق الاستثمارية المحلية وغيرها من ترتيبات تقاسم التكاليف. وبمكّن هذا النهج المنظمة من تقديم المساعدة التقنية، وتعزيز القدرات المؤسسية ودعم تبادل المعرفة للمساعدة في رسم معالم سياسات الاقتصاد الكلي والاستثمارات العامة ووضع إصلاحات قوانين العمل بما يسهم بشكل أفضل في برنامج العمل اللائق.

٣٦. وشكلت الموافقات من مصادر محلية ٧ في المائة من إجمالي التمويل من خارج ميزانية المنظمة (٥٤ مليون دولار أمريكي) في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥. ومع إقرار المنظمة بضيق الحيز المالي في بعض البلدان والحاجة إلى بذل العناية الواجبة والرقابة الدقيقة، فإنها ستسعى جاهدة لزيادة حصة التمويل المحلي، بما في ذلك الالتزامات المالية من الحكومات في البرامج القطرية للعمل اللائق مستفيدة من خبرتها في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والعمالة.

النتيجة ٧-١ تعزيز شراكات المعرفة من أجل دعم اتساق السياسات

٣٧. شراكات المعرفة هي أوجه تعاون استراتيجية تتبادل من خلالها المنظمة معارفها المتخصصة في شكل أدوات تقنية ونهج مجربة مع منظمات خارجية، مستفيدة في الوقت نفسه من خبرات شركائها وابتكاراتهم. وتستخدم هذه الشراكات موارد معارف المنظمة وتوسع نطاقها في سياقات واسعة أو مختلفة، مما يعزز تأثير المنظمة ويدعم هيئاتها المكونة الثلاثية دعماً أكثر فعالية. وتكتسب هذه الشراكات أهمية خاصة في السياقات التي لا تستطيع فيها المنظمة، بسبب هيكلها أو مواردها أو نموذجها التشغيلي، تنفيذ تدخلات واسعة النطاق أو أكبر حجماً بشكل مباشر. ويسعى المكتب إلى إقامة شراكات المعرفة من خلال وضع نهج أكثر هيكلية واستراتيجية مصمم لتوسيع نطاق قيم المنظمة وخبراتها التقنية وتعزيز أثرها. وسيركز هذا النهج على تمكين المنظمات الأخرى من الوصول إلى أدوات المعرفة التي وضعتها المنظمة واستخدامها وتكييفها. كما سيسلط الضوء على قيمة التعلم والتعاون الأفقي بين الأقران ولا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب.

٣٨. بالإضافة إلى ذلك وفي سياق خطة عمل مبادرة الأمم المتحدة ٨٠، ستعزز منظمة العمل الدولية بقدر أكبر شراكاتها المعرفية داخل الأمم المتحدة من خلال حزمة العمل رقم ٨ التي تهدف إلى إنشاء مسار منظم للوكالات، لا سيما الوكالات المتخصصة، من أجل تقديم الخبرات عند الطلب إلى الدول الأعضاء والأفرقة القطرية للأمم المتحدة وبين وكالات منظومة الأمم المتحدة. وسييسم هذا التقاسم المتبادل في تعزيز الابتكار وتوسيع نطاق معارف المنظمة ومنهجياتها على المستوى القطري.

الهدف ٢: تعزيز التركيز على الأولويات البرنامجية لمنظمة العمل الدولية

٣٩. تحقيقاً لأقصى استفادة من الأموال المتاحة، سيعزز المكتب نهجه البرنامجي في مجال التعاون الإنمائي من أجل ضمان وفورات الحجم والأثر بما يتماشى مع إطار إعادة تحديد الأولويات الذي وضعه المدير العام وبهدف التركيز على الشراكات والتحالفات ذات الأهمية الاستراتيجية والفعالية من حيث التكلفة. وفي عام ٢٠١٨، أكد مؤتمر العمل الدولي على أهمية اتباع نهج برنامجي طويل الأجل في مجال التعاون الإنمائي، وهو ما سُلط الضوء عليه أيضاً في توصيات التقييم المستقل رفيع المستوى لاستراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. ودعا التقييم إلى وضع استراتيجية جديدة للتعاون الإنمائي توازن بين النمو والتنوع والتركيز وتشمل نتائج أقل ولكن بجودة أفضل. وفي هذا الصدد، ستركز عملية حشد التمويل الطوعي على الولاية الأساسية للمنظمة والأولويات المنقحة المحددة في عملية إعادة تحديد الأولويات، بما يضمن بقاء أولويات الهيئات المكونة للمنظمة في صميم أنشطة التعاون الإنمائي. وستشمل المعايير الإضافية وجود طلب قوي من شركاء التمويل وإمكانية التوسع والميزة النسبية للمنظمة. كما سييسهل

هذا التركيز البرنامجي وضع مبادرات إقليمية وبين البلدان لمعالجة الأولويات الرئيسية والتحديات المشتركة في سوق العمل والاحتياجات الخاصة للبلدان في مختلف مستويات التنمية.

النتيجة ٢-١ نهج برنامجي مُحسَّن لتحقيق أثر أكبر ونتائج مستدامة

٤٠. تتمتع منظمة العمل الدولية بخبرة راسخة في برامج متنوعة واسعة النطاق تضمّ جهات متعددة من أصحاب المصلحة. ومن الأمثلة على هذه البرامج، على سبيل المثال لا الحصر، برامج رائدة مثل برنامج "عمل أفضل" والمسرّع العالمي والشراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسراً والمجتمعات المضيفة (شراكة PROSPECTS) والشراكة من أجل العمل تحقيقاً للاقتصاد الأخضر والتحالف ٧-٨. وانطلاقاً من هذه الخبرة، ستعزز المنظمة قدراتها المؤسسية من أجل تشجيع اعتماد نهج برنامجي بقدر أكبر على مستوى المكتب لتعبئة الموارد، بما يحقق نتائج أكثر استدامة وأشدّ أثراً على الناس. ويمكن لهذا النهج أن يتخذ أشكالاً مختلفة ولا يقتصر على البرامج واسعة النطاق. ويمكن جوهر هذا النهج في الاتساق البرنامجي والتشكيلات المرحلية، مما يسمح لشركاء التمويل المتعددين بالمساهمة في نظريات التغيير المشتركة وأطر النتائج وبرامج التعلّم في سياقات مختلفة. ومن شأن نهج مخصّص أن يعزز تنويع الموارد ويقلل الاعتماد على شريك تمويل واحد لتحقيق النتائج المرجوة. وسيستمر إدماج المساواة بين الجنسين في جميع تدخلات المنظمة كما هو مطلوب في الخطة الاستراتيجية للمنظمة للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩.

النتيجة ٢-٢ توصيات استعراض تفعيل برامج العمل ذات الأولوية

٤١. يجري المكتب استعراضاً لبرامج العمل ذات الأولوية التي وُضعت لعدة أهداف من بينها تنسيق الدعم المتكامل المقدم إلى الهيئات المكونة وتعزيز جهود التوعية والتواصل والاستفادة من الشراكات في المواضيع ذات الأولوية. واضطلعت برامج العمل بدورٍ مبتكر في ترسيخ مكانة منظمة العمل الدولية ضمن النقاشات السياسية الرئيسية في النظام متعدد الأطراف وفي تنسيق تواصل أكثر فعالية بشأن نتائج التعاون الإنمائي، بالاقتران مع التركيز على الأثر وسرد الشواهد المتعلقة بالمواضيع ذات الأولوية. وسيضمن المكتب أن تُسهم الدروس المستخلصة، بما في ذلك الممارسات الجيدة، المبينة من خلال المراجعة في إثراء العمليات والإجراءات المنقحة المتوقعة في هذه الاستراتيجية، لا سيما فيما يتعلق بالنهج البرنامجي لتعبئة الموارد والشراكات في مجال المعرفة والتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

الهدف ٣: النهوض بالتعاون الإنمائي المتسم بالفعالية والكفاءة والاستدامة والتأثير

٤٢. أكد التقييم المستقل رفيع المستوى على ضرورة أن يحسّن المكتب العمليات المتعلقة بالتعاون الإنمائي، لا سيما في مجالات تقييم المشاريع وتنفيذها والرصد في الوقت الحقيقي والمساءلة بشأن النتائج وشفافية أداء المشاريع. وأوصى ببناء قدرات موظفي المنظمة المسؤولين عن حشد الموارد لتحسين التواصل بشأن القيمة المضافة للمنظمة مع شركاء التمويل المحتملين. كما شجّع المكتب على وضع إطار مُحسّن لضمان مشاركة الهيئات المكونة في جميع مراحل دورة مشاريع التعاون الإنمائي. وسلط تقرير تقييم موبان الأخير الضوء بدوره على مجالات التحسين في تصميم البرامج والمشاريع وممارسات إدارتها وقُدّم في الوقت نفسه توصيات محددة لتعزيز الابتكار. ويعالج هذا الهدف هذه الثغرات والفرص ويضمن في آن معاً مساهمة التعلم والابتكار وتقاسم المعرفة في تصميم المشاريع وتنفيذها بكفاءة عالية.

٤٣. وتماشياً مع عملية إصلاح المنظمة، يلتزم المكتب بتبسيط الإجراءات وتوحيد تدفقات العمل والحد من العمليات اليدوية والمخصصة من خلال زيادة الأتمتة والرقمنة من أجل تحسين سرعة وكفاءة العمليات التي تدعم التعاون الإنمائي في جميع أنحاء العالم. وتتيج زيادة لامركزية مشاريع وموارد التعاون الإنمائي الموجهة نحو الأقاليم، كما هو منصوص عليه في عملية إصلاح المنظمة، فرصة لتعزيز الملكية الإقليمية والوطنية، مدعومةً بعمليات تقييم ورصدٍ ومساءلةٍ فعّالة. وسيكون لإنشاء مركز خدمات عالمي أثرٌ إيجابيٌّ على كفاءة تنفيذ أنشطة التعاون الإنمائي.

٤٤. كذلك، تدعو عملية الاستعراض التي تقوم بها المنظمة إلى: تعزيز إدارة الأداء لضمان مساءلة واضحة أمام القيادة التقنية والإدارة القطرية والإقليمية على حدٍ سواء؛ إنشاء أفرقة عمل مرنة وتخصيصية ومتعددة المواقع لتقديم منتجات عالمية وإقليمية؛ منصات رقمية مشتركة للعمل والمعرفة من أجل تيسير التخطيط والتنفيذ والرصد والتواصل.

٤٥. وتسعى النتائج المرجوة من هذا الهدف إلى تحقيق التكامل مع العمل الجاري تنفيذه من خلال عملية الإصلاح واستكمالها.

النتيجة ٣-١ تحسين التصميم وضمان الجودة

٤٦. سينكب المكتب على تعزيز عمليات تصميم المشاريع واستعراضها وتقييمها لتُعبّر بشكل أفضل عن أولويات الهيئات المكونة والولاية الأساسية للمنظمة وقيمتها المقترحة، ولتدعم التحول من نهج قائم على المشاريع إلى نهج برنامجي بقدر أكبر يركز على التغيير المنهجي والنتائج طويلة الأجل. وعلى المستوى القطري، ستدعم تدخلات التعاون الإنمائي تفعيل أولويات البرامج القطرية للعمل اللائق. وستشجع هذه العمليات بشكل منتظم تبادل الخبرات بين النظراء وتستفيد من أفضل الممارسات والدروس ونتائج التقييم المستخلصة من التدخلات السابقة والحالية بهدف تحسين الجودة والاتساق والمرونة والمساءلة والتوافق مع إطار إعادة تحديد الأولويات. وسينصب التركيز بشكل أكبر على معايير العمل الدولية والهيكل الثلاثي والحوار الاجتماعي وعلى التعميم المستمر للمساواة بين الجنسين وإدماج ذوي الإعاقة باستخدام المؤشرات المعنية.

٤٧. علاوة على ذلك، يقدم المكتب الابتكار في سياق مشاريع التعاون الإنمائي كجزء من جهود أوسع نطاقاً لتعزيز ثقافة الابتكار. وقد استُحدثت أدوات مبتكرة، بما فيها تلك المدعومة بالذكاء الاصطناعي مثل مساعد i-eval AI الذي أُطلق مؤخراً، لتيسير استخدام الدروس المستخلصة والممارسات الجيدة والتوصيات من أجل دعم تصميم المشاريع بالاستناد إلى قاعدة بيانات المنظمة التي تضم أكثر من ١٧٠٠ تقييم و ٥٠٠٠ وثيقة معنية. كذلك، ينفذ المكتب كإجراء تكميلي، تجربة لأداة "مساعد تصميم المشاريع المدعومة بالذكاء الاصطناعي" من أجل تعزيز جودة المشاريع المقدمة إلى شركاء التمويل ودعم التخطيط الواقعي والملائم للسياق وتحسين كفاءة استخدام وقت الموظفين.

٤٨. وفي حين أن إجراءات الفحص لتطوير مشاريع المنظمة راسخة تماماً، سيجري تبسيط عملية التقييم وتعزيزها لتحسين المرونة والتوافق مع نهج برنامجي أكثر تركيزاً وتبسيط متطلبات المشاريع الأصغر نطاقاً بالترافق مع إعطاء الأولوية للبرامج الأكبر نطاقاً ومتعددة السنوات. كما ستحسن عملية التقييم لضمان تنسيق أفضل في استخدام موارد الميزانية العادية والموارد من خارج الميزانية من أجل تحقيق نتائج أكثر استدامة.

النتيجة ٣-٢ تنفيذ المشاريع بشكل أكثر فعالية وفي الوقت المناسب لتحقيق نتائج عالية الجودة

٤٩. سينكب المكتب على تعزيز قدراته من أجل تنفيذ مشاريع التعاون الإنمائي بفعالية وكفاءة وفي المواعيد المحددة والاستمرار في الوقت ذاته في تطبيق سياسات وإجراءات مكافحة الاحتيال. ويجري استعراضاً لعملية سير الأعمال من أجل معالجة المعوقات وتحسين النظم الإدارية والمالية ونظم المشتريات لجعلها أكثر مرونة واستجابة للاحتياجات المتغيرة، بما يتماشى مع توصيات التقييم رفيع المستوى والاستعراضات المعنية الأخرى.

٥٠. علاوة على ذلك، سيعزز المكتب من خلال استراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، الإجراءات القائمة لتسريع اختيار موظفي التعاون الإنمائي وتوظيفهم ورفع مستوى الوعي بالآليات الحالية واستكشاف إمكانية استخدام قوائم الأشخاص المؤهلين للتعيين. كما سيسعى المكتب إلى تحديد ترتيبات التمويل لسد الفجوات بين مراحل المشاريع. وستُعزز برامج التوجيه والتدريب للعاملين في مجال التعاون الإنمائي من أجل دعم التنفيذ الفعال للمشاريع.

النتيجة ٣-٣ تحسين الرصد وتقييم الأثر

٥١. أكد التقييم المستقل رفيع المستوى وتقييم موبان لعام ٢٠٢١ على الحاجة إلى عملية أكثر دقة في إدارة المخاطر ورصد المشاريع بالنسبة إلى النتائج من أجل تحسين تنفيذ المشاريع ومعالجة نقاط الضعف في الأداء بسرعة. وقد أدخل المكتب بعض التحسينات في هذا الصدد، بما في ذلك وضع إرشادات لتخصيص موارد للرصد وجمع البيانات الأساسية وإعداد التقارير وإجراء دراسات التتبع وتقييمات قابلية التقييم. ومن شأن وحدة إدارة استراتيجية جديدة ضمن النظام المتكامل للمعلومات عن الموارد في منظمة العمل الدولية أن تربط مخرجات مشاريع التعاون الإنمائي بنتائج البرامج القطرية، مما يسهل المتابعة ويزيد من إبراز مساهمات تدخلات التعاون الإنمائي في تحقيق نتائج أعلى مستوى. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال للتحسين واتباع نهج أكثر تنسيقاً للرصد والمساءلة حيثما تُبسّط نظم الرصد والتقييم وتتيح في الوقت ذاته المرونة اللازمة لتلبية متطلبات كل مشروع على حدة.

٥٢. وستُدمج عمليات الرصد ضمن نهج شامل للبرنامج لضمان توافق تدخلات التعاون الإنمائي مع البرامج القطرية للعمل اللائق، حيثما وُجدت، ولدعم التعلم التكميلي والتحسين المستمر لنظم الرصد والتقييم بما يضمن استخلاص النتائج المؤسسية وعلى مستوى النظام. وستُمنح الأولوية إلى إدراج نظريات التغيير والبيانات الأساسية، لا سيما في البرامج واسعة النطاق. وسيؤدي جمع البيانات ورصدها على مستوى المشاريع باستخدام الأدوات الرقمية إلى زيادة إبراز التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج.

٥٣. واستناداً إلى الدروس المستخلصة من برامج ومشاريع التعاون الإنمائي، سيعمل المكتب على تعزيز تقييمات الأثر والاستثمار فيها بشكل أكبر لإظهار الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأثر الإنمائي طويل الأجل والتغيرات الهيكلية الناجمة عن تدخلات المنظمة. وستستخدم أدوات القياس الحالية المطورة داخلياً وسيزداد تطويرها لتقييم الجوانب الكمية والنوعية للعمالة في التدخلات السياسية وعمليات الاستثمار التي تقوم بها منظمة العمل الدولية وشركاء التنمية الآخرين على حدّ سواء.

النتيجة ٣-٤: الاتصالات الاستراتيجية من أجل العدالة الاجتماعية والعمل اللائق

٥٤. أبرز التقييم المستقل رفيع المستوى ضرورة أن يحسّن المكتب تركيز جهوده في مجال التوعية والتواصل على فئات محددة من الجمهور في سياق التعاون الإنمائي. وستعطي الاستراتيجية العالمية للاتصالات لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩ الأولوية كي توضح للشركاء الحاليين والمحتملين كيفية إسهام خبرة المنظمة الفريدة وميزتها النسبية في تحقيق نتائج ملموسة على المستوى الوطني، مما يُحدث تغييراً منهجياً يُعزز العمل اللائق والعدالة الاجتماعية. ويشكل التواصل المُراعِي للسياق بشأن النتائج المؤثرة أمراً بالغ الأهمية لضمان أن يجذب اقتراح القيمة الصادر عن المنظمة الاهتمام بالشراكات والتعاون الإنمائي ويعزز فرص الشراكة مع المنظمة.

٥٥. وستستفيد المنظمة من سرد الشواهد والبيانات المعروضة بصرياً وسرديات الأثر لنشر نهجها الثلاثي الفريد وولايتها المعيارية. وستنتشر هذه الشواهد وبيانات الأثر على نطاق واسع عبر المنصات الرقمية وفي الأحداث العالمية الرئيسية لإبراز قيمتها المضافة ومصداقيتها ونتائجها. علاوة على ذلك، ستتضمن جميع مشاريع التعاون الإنمائي قائمة بالحد الأدنى من متطلبات الاتصالات التي ستختلف باختلاف حجم المشروع. وستتضمن مواصفات مهام أخصائيي المنظمة المسؤولية عن التوعية والتواصل. بالإضافة إلى ذلك، سيسعى المكتب إلى وضع المزيد من الخطط المشتركة لتعزيز حضور المنظمة مع شركاء التمويل في مجالات اهتمام مواضيعية مشتركة.

النتيجة ٣-٥: تعزيز ملكية الهيئات المكونة الثلاثة للمشاريع وأدوارها في التصميم والتنفيذ والرصد والمساءلة

٥٦. لطالما كان إشراك الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل في وضع البرامج القطرية للعمل اللائق مبدأً أساسياً منذ إنشائها، لترسيخ المساعدة التقنية للمنظمة في الملكية الوطنية وأولويات الهيئات المكونة. وخلال عملية الإصلاح الأخيرة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، أحرز المكتب من خلال مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال وبالشراكة مع المنظمة الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمال، تقدماً في ضمان اضطلاع الشركاء الاجتماعيين بدور في عمليات التخطيط للأمم المتحدة، لا سيما في صياغة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة المرتبطة بوضع البرامج القطرية للعمل اللائق من خلال أهداف مشتركة تُعبّر عن الأولويات الوطنية. وقد أقرّ التقييم المستقل رفيع المستوى بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة لتعميق الانخراط وبناء قدرات الهيئات المكونة للمشاركة في وضع البرامج القطرية للعمل اللائق وإدارتها، بما في ذلك من خلال هيكليات لجان التوجيه المعنية بالبرامج القطرية للعمل اللائق وفي التعاون بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، أشار التقييم إلى مجالات تحتاج إلى مزيد من التحسين، بما في ذلك المشاركة في تصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها.

٥٧. وسيعمل المكتب على تعزيز نهج تشاركي وشامل بقدر أكبر طوال دورة المشاريع بأكملها عن طريق ترسيخ ملكية الهيئات المكونة الثلاثية وتيسير ضلوعها في الوقت المناسب في المشاركة في ابتكار تدخلات التعاون الإنمائي وتصميمها ودعم مشاركتها في عمليات التنفيذ والرصد والمساءلة. علاوة على ذلك، سيجري التشاور مع المستفيدين النهائيين المتأثرين بالتدخلات في مراحل مختلفة من دورة المشاريع، حيثما كان ذلك مناسباً وممكناً.

٥٨. وسيتحقق هذا النهج بواسطة سبل منها وضع آليات وإرشادات وعمليات رسمية لضمان تلبية أولويات العمل اللائق للهيئات المكونة للمنظمة وترسيخ الملكية الفعلية للعمل المشترك وإرساء التنفيذ المشترك والمساءلة المتبادلة. وتشمل التدابير الإضافية قيد الدراسة تدعيم بناء القدرات وإجراء تقييم سنوي شامل والمساءلة عن مؤشرات محددة.

◀ التنفيذ والرصد

٥٩. ستوضع الصيغة النهائية لخطة تنفيذ ومصفوفة نتائج تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية والجدول الزمني وتحديد المسؤوليات، عقب الدورة ٣٥٦ (آذار/ مارس - نيسان/ أبريل ٢٠٢٦) لمجلس الإدارة لإتاحة التوافق مع القرارات المتخذة بشأن عملية إصلاح المنظمة واستراتيجية الموارد البشرية لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩.^{١٤}
٦٠. وستجرى مراجعة منتصف المدة للاستراتيجية في عام ٢٠٢٨.

◀ الافتراضات والمخاطر

٦١. ستؤثر قرارات مجلس الإدارة المستقبلية بشأن إعادة التنظيم وإعادة ترتيب الأولويات في إطار عملية إصلاح المنظمة تأثيراً كبيراً على هذه الاستراتيجية. وقد تؤدي أحداث غير متوقعة وتقليص عدد الموظفين ونقص أكبر في الميزانية، إلى تقويض تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية. وستؤثر المبادرات الكبرى متعددة الأطراف، مثل مبادرة الأمم المتحدة ٨٠، على التعاون الإنمائي للمنظمة، وقد تتطلب تعديلات على الاستراتيجية. وبشكل عام، من المرجح أن تؤثر اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية على التمويل العام وتوجه التعاون الإنمائي للمنظمة خلال السنوات القادمة.
٦٢. كذلك، تتعلق المخاطر الموضحة في سجل المخاطر الاستراتيجية للمنظمة والواردة في البرنامج والميزانية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧ بالتعاون الإنمائي ولا سيما: الخطر رقم ٢ المتعلق بتغيير التزام الهيئات المكونة وشركاء التمويل بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق؛ الخطر رقم ٣ المتعلق بزيادة الطلب على الدعم المقدم من المنظمة بما يتجاوز الموارد المتاحة؛ الخطر رقم ٤ المتعلق بعدم كفاية معلومات وبيانات إدارة المنظمة بشأن العمليات والنتائج. وستطبق استجابات المكتب لهذه المخاطر وأي مراجعات أخرى لسجل المخاطر على هذه الاستراتيجية أيضاً.

◀ مشروع القرار

٦٣. إن مجلس الإدارة، أيد استراتيجية التعاون الإنمائي لمنظمة العمل الدولية للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، كما هي مقترحة في الوثيقة GB.356/POL/4 وطلب من المدير العام أن يراعي إرشاداته في تنفيذ الاستراتيجية.